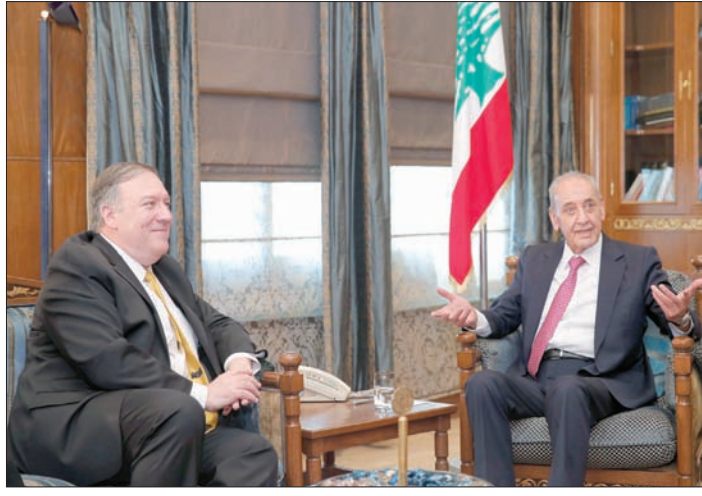


عون اعتبر الحزب «منبثقاً عن قاعدة شعبية» وباسيل قال إنه «حزب لبناني غير إرهابي» بومبيو يدعو اللبنانيين للتصدي لـ «حزب الله» ويؤكد أن «لا توطين للنازحين السوريين»



الرئيس ميشال عون مستقبلاً وزير الخارجية الأميركي (أب)



... وبومبيو مع الرئيس نبيه بري (أب)

بيروت، الشرق الأوسط،

شون وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، من بيروت، اعنف هجوم على «حزب الله»، معتبراً أنه «يسرق موارد الدولة اللبنانية التي هي ملك الشعب»، داعياً اللبنانيين للتصدي للحزب، ومشيراً إلى أن «الاتجار بالمخدرات وتبييض الأموال (حزب الله) تحت مجهر المجتمع الدولي». وتعد بومبيو بضعان (حزب الله) تحت مجهر المجتمع الدولي، وتعهده بومبيو بأن واشنطن ستواصل استخدام كل الوسائل للضغط على إيران «وحتى الحرب»، وبلغ شدد بومبيو على «جهوية بلاده للمساهمة في ترسيم الحدود البرية والبحرية»، وأبلغ المسؤولين اللبنانيين أن «لا توطين للنازحين السوريين في لبنان».

موقف عون، جاء منسجماً مع موقف بري، الذي أكد أن «حزب الله» هو «حزب لبناني وموجود في البرلمان والحكومة، ومقاومته والبنانيين ناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي المستمر للاراضي اللبنانية». كما التقى الموقوفان مع موقف باسيل الذي أكد أن «حزب الله» هو «حزب لبناني غير إرهابي، ونوابه منتخبون من قبل الشعب، ويتأييد شعبي كبير، وتصنيفه إرهابياً لا يعني لبنان. نحن نتمسك بوجدتنا الوطنية، وإن هذا الأمر يحافظ على علاقتنا الجيدة مع أمريكا». وفي مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره جبران باسيل، في ختام جولته الرسمية، أشار بومبيو إلى أن «الفرصة سنحت لي للقاء رئيس الجمهورية ميشال عون، ورئيس الحكومة سعد الحريري، ورئيس مجلس النواب نبيه بري، وقلقا لي أمالهم بمستقبل أفضل، وعلى الجميع أن يعرف أننا نشاطر لبنان واللبنانيين الأمل نفسها». وشدد على أن «حزب الله» يقف عائقاً أمام أسلحة الشعب اللبناني، ومن خلال التهريب المباشر للناخبين هو ممثل بالبرلمان، ويتظاهر بدعم الدولة، وسبقها الحزب الذي لم تطرق له الحكومة منذ تشكيلها في 31 يناير الماضي.

وتخزين الصواريخ قوية هذه «البلاد». وأكد بومبيو أن «إيران لا تريد لهذا الوضع أن يتغير، وهي ترى أن الاستقرار في لبنان تهديد لطموحاتها في الهيمنة»، مركزاً على أن «شركات إيران الإجرامية ومحاولاتها تبييض الأموال، تضع لبنان تحت مجهر القانون الدولي»، مبيّناً أن «حزب الله» يسرق موارد الدولة، ويجب ألا يجبر الشعب على أن يعاني بسبب طموحات الحزب». ولفت إلى أن «هذا الأمر يتطلب شجاعة من الشعب للوقوف بوجه إجرام (حزب الله)». كما أعلن: «إننا نؤيد عودة النازحين السوريين في أسرع وقت. سنستمر في أن نجذب في لبنان صديقا، ونحن سنستمر في دعم المؤسسات الشرعية اللبنانية»، متسائلاً: «ماذا قدم (حزب الله) وإيران للدولة سوى التواطؤ والأسلحة؟» مشيراً إلى أن «قائد (فيلق القدس) في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، يستمر في تقويض المؤسسات الشرعية والشعب اللبناني».

الإسرائيليين، منوهاً إلى أن «الضغط الذي نمارسه يهدف لقطع التمويل عن إيران». ولفت إلى أن «الأمين العام لـ (حزب الله) حسن نصر الله ترعى مناصريه لتقديم التبرعات، ونحن سنستمر في استخدام الأساليب السلمية لتضييق الخناق عليهم». وأفاد بومبيو: «إنني أعربت عن أمني في أن تتمكن الحكومة من تلبية احتياجات الشعب اللبناني. شعب لبنان يواجه خياراً، إما المضي قدماً، وإما أن يسمح لمطامح إيران وحزب الله بأن تهيمن»، مشدداً على أن «البنان دفع ثمناً باهظاً لتحقيق استقلاله»، وذكر بأنه «قبل سنوات، قتل (حزب) الخاص الأميركي لاستثمار فيه. وفي ملف النازحين، وأثر اطلاق بومبيو على الأعباء المترتبة على لبنان جراء النزوح السوري، وضرورة عودة اللاجئين، وتشجيع لبنان على عودتهم الطوعية التي أثمرت عودة 170 ألف نازح طوعاً، وفق آلية العودة التي ينسقها الأمن العام اللبناني، أكد بومبيو أن «لا توطين في لبنان»، وأن «واشنطن حريصة على استقرار لبنان»، مشدداً على العودة الطوعية للاجئين، وضرورة الالتزام بالقوانين الدولية والتشريعات التي تحمي اللاجئين، بحسب ما أكدت المصادر لـ «الشرق الأوسط».

عون يعتبر أزمة النازحين التحدي الأصعب المفروض على لبنان

بيروت، الشرق الأوسط،

قال رئيس الجمهورية ميشال عون إن ما يقلق لبنان هو أن المجتمع الدولي لا يزال مصرأ على ربط عودة النازحين بالحل السياسي في سوريا، ما يعني أنه يؤجل العودة إلى أجل غير معلوم»، هذه المعاناة، كما معاناة النازحين والضغوط حيث يمكن، لحض العالم على مساعدتهم في العودة إلى بلادهم في أقرب وقت». ورأى أن «اختيار جمعية أندية اليونز الدولية بيروت مركزاً لمؤتمرها الإقليمي في المنطقة تعيش حالة اللااستقرار يحمل دلالات مهمة للبنان ولعاصمته بيروت، مدينة الحوار والتلاقي والانفتاح والسلام»، مشيراً إلى أننا «هكذا نرى وطننا، أرض لقاء وحوار وسط عالم يغلي بالتطرف ويرفض الآخر»، مؤكداً أن «لبنان بمجتمعه التعددي هو نقيض الأحادية، وهو النموذج للتحدي الأساسي الذي يواجهه القرن الحادي والعشرون، وهو تحدي (العيش معاً) ومجابهة التطرف وديكتاتورية الإرهاب ورفض الآخر».

وإذ شدد على أن «ما يقلق لبنان أن المجتمع الدولي لا يزال مصرأ على ربط عودة النازحين بالحل السياسي في سوريا، ما يعني أنه يؤجل العودة إلى أجل غير معلوم»، هذه المعاناة، كما معاناة النازحين والضغوط حيث يمكن، لحض العالم على مساعدتهم في العودة إلى بلادهم في أقرب وقت». ورأى أن «اختيار جمعية أندية اليونز الدولية بيروت مركزاً لمؤتمرها الإقليمي في المنطقة تعيش حالة اللااستقرار يحمل دلالات مهمة للبنان ولعاصمته بيروت، مدينة الحوار والتلاقي والانفتاح والسلام»، مشيراً إلى أننا «هكذا نرى وطننا، أرض لقاء وحوار وسط عالم يغلي بالتطرف ويرفض الآخر»، مؤكداً أن «لبنان بمجتمعه التعددي هو نقيض الأحادية، وهو النموذج للتحدي الأساسي الذي يواجهه القرن الحادي والعشرون، وهو تحدي (العيش معاً) ومجابهة التطرف وديكتاتورية الإرهاب ورفض الآخر».

«الداخلية» ترفض ترشح زكا المعتقل في طهران للمقعد النيابي في طرابلس

بيروت، الشرق الأوسط،

رفضت المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين في وزارة الداخلية فأتن بونس، طلب ترشح المهندس اللبناني المعتقل في طهران نزار زكا للانتخابات النيابية الفرعية عن المقعد السنّي في الدائرة الصفرى في طرابلس، ويرت ذلك، في كتاب لها: «لخالفته المادة 45 من قانون الانتخابات رقم 74/ 2017».



نزار زكا

الثانية على التالي: يرفق ربطاً بالتصريح المستندات الآتية: إخراج قيد فردي لا يتجاوز تاريخه شهراً واحداً. نسخة قائمة الناخبين النهائية تثبت قيد المرشح فيها موقعة من موظف الأحوال الشخصية مقر لجنة القيد الابتدائية في الدائرة المعنية». وكان زكا قال في رسالته الأسبوع الماضي: «إننا اللبناني العادي، تخلت عنى دولتي لغدرات الزمن، تامت على خطوفاً في أحد اشبع المعتقلات في العام، حيث أعيش منذ 4 أعوام في قبر تحت الأرض بين المجاري والجرذان. دولتي المتخاذلة في نفسها التي تخلت عنكم، يا اهلي في قضاء طرابلس وتاج الذي يضم 38 قطاعاً، عرش لبنان، تركتم أمت أيضاً لغدرات الزمن، لخرمان والفقر والظلم والالم. فليكن رذمك في صندوق الاقتراع قويا وصاعقاً وبكل حضارة وديمقراطية».

الخلافات بين «المركزي اللبناني» والمصارف الخاصة تجمّد دفع القروض السكنية وقطاع البناء

بيروت، نذير رضا

دولار، وذلك بعد عشرة أشهر على توقف حزمات الدعم من المصرف المركزي لقطاع الإسكان، في وقت تحتاج الحكومة لتفعيل قطاعها الإنتاجية لتحريك عجلة الاقتصاد وتقليص عجز الموازنة. ورغم أن تعميم مصرف لبنان صدر بعد مطالب سياسية واقتصادية على مستويات رفيعة لتخفيف الأمن الاجتماعي، فإن التنفيذ لم يبدأ، وسط صمت رسمي حيال الملف الذي لم تطرق له الحكومة منذ تشكيلها في 31 يناير الماضي. ويوفر المصرف المركزي حزمة الدعم ويضعها بعهد المصارف الخاصة التي تدرس طلبات الراغبين بالاستفادة من القروض المدعومة وتمنحها لمن يستوفون الشروط، ذلك أنه وفق القانون لا يستطيع المصرف المركزي التعامل مباشرة مع تلك الملفات لكونه يتعامل مع الدولة والمؤسسات

العالمية والمصارف التجارية، ولا يلزم التعميم الصادر من المصرف المركزي المصارف الخاصة بصرف تلك القروض إذا كانت لا ترغب في ذلك. من هنا، تحلّ مصادر معينة المصارف الخاصة مسؤولة عدم صرف الحزمة الأخيرة، التي تعادل ثلث ما كان يخصصه المصرف المركزي سنوياً للقروض السكنية المدعومة منذ 2011، إذ يخصص 600 مليون دولار للقروض الإسكان من أصل حزمة الدعم السنوية البالغة مليار دولار لتنشيط الاقتصاد اللبناني. ويتفق المعتبرون بالملف على أن العقبة تتمثل في عدم استجابة المصارف اللبنانية لتعميم المصرف المركزي، على ضوء اعتراضها على ثلاثة أمور متصلة بالملف. ويشرح مدير عام المؤسسة العامة للإسكان روني لحدود لـ «الشرق الأوسط»

البنائيات بين المصرف المركزي والمصارف الخاصة، تتعلق بشرط وضعه المصرف المركزي على المصارف يلزمها بوضع مبلغ بالعملة الأجنبية مقابل ما تصرفه على القروض السكنية في مصرف لبنان، وهو ما تعهده المصارف عملية غير مريحة، تحجز قيمة معينة من العملة الصعبة تعادل ما تدفعه. أما الأمر الثاني، فيتعلق أن الفائدة التي يفرضها المصرف المركزي على المستفيد من القروض المدعومة، هي 5,5 في المائة، وتتكل الحكومة اللبنانية بدفع 4 في المائة فوائد، استناداً إلى التزامها بدعم الفوائد على القروض السكنية، ما يعني أن المصارف ستجبر على تقاضي 9,5 في المائة فوائد، وهي أقل من الفائدة المتداولة من زاوية تجارية، وهي في هذه الحال غير مربحة بالنسبة لها

المائة، فستترب على القروض خسائر مالية، لأن هذا المعدل هو الكلفة الإجمالية للديون بالليرة اللبنانية. أما السبب الثالث، فيتعلق بالقيمة المرصودة للقروض المدعومة (200 مليون دولار)، وهي بحسب لحدود، تبلغ 10 في المائة من حجم السوق العقارية، وتنتظر المصارف إلى هذه الحزمة على أنها غير كافية لتحريك العمليات المالية التي تديرها، لذلك لا تتخطر إليها باهتمام. ويؤكد الخبير الاقتصادي البروفسور جاسم عجاقة على تلك النقاط، قائلاً إن غياب الاتفاق بين المصارف الخاصة والجهات الرسمية المعنية، ساهم في تفاقم الأزمة. ولفت في تصريح لـ «الشرق الأوسط» إلى أن المصارف لا ترغب في ذلك لأنها تتخطر إلى الموضوع من زاوية تجارية، وهي في هذه الحال غير مربحة بالنسبة لها

استناداً إلى سعر الفوائد، ووضع قيمة موازنة للقروض المرصوفة بالعملة الأجنبية في المصرف المركزي. ويرى عجاقة أن المشكلة الأساسية لرفع قيمة القروض المدعومة، أو دفع مساهمة إضافية في الفوائد، تعود إلى عجز الدولة اللبنانية المالية، إذ بلغ عجز الميزان التجاري في الشهر الأول من العام الحالي 1,3 مليار دولار، فضلاً عن الحاجة إلى العملة الصعبة لتثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية، وتثبيت إجراءات بتخدها مصرف لبنان لتوفير استقرار للعملة المحلية. وتوسعى الدولة اللبنانية، منذ العام الماضي، لإعادة تفعيل القروض السكنية المدعومة بلا جدوى، بسبب عدم قدرتها المباشرة على توفير هذا الدعم، ولو أنها لحظت في موازنة المالية العامة للعام 2018 دعم الفوائد على القروض السكنية بنحو 66 مليون دولار. لكن العجز في الميزان التجاري يمنع أي تدخل إضافي لإعادة تشغيل القطاع. وبينما يقدر حجم الاستثمار في القطاع العقاري بـ 2 مليار دولار، يقول لحدود إن تراجع العمل فيه تسبب في توقف 60 قطاعاً متصلة به، تبدأ من قطاع البناء وملحقاته الذي يضم 38 قطاعاً، ويصل إلى قطاعات أخرى بعد توقف حفلات الزفاف نتيجة عدم توفر سكن للمتزوجين. ويرى لحدود أن القروض المدعومة يجب أن تصرف للطبقات الفقيرة والمتوسطة التي تتقدم بطلباتها للقروض المدعومة عبر المؤسسة العامة للإسكان، حين توزع حزمات الدعم السنوية لمقدمي الطلبات من المترشحين أيضاً والعاملين في القطاعات العسكرية والأمنية، وتشير التقديرات إلى أن هناك 1200 طلب لمسكربين للاستفادة من القروض السكنية المدعومة لشراء وحدات سكنية.

وزير البيئة: مخالفة للقانون تراخيص المرامل المعطاة سابقاً

بيروت، الشرق الأوسط،



الوزير فادي جريصاتي

وأشار إلى أن «الكسارات والمقالع المرامل ليست اختراعاً، وهي حاجة، والمشكلة هي بوجودها خارج الشرعية»، لافتاً إلى أن وزارته «ستقوم بدورات تثقيفية لأصحاب المقالع والمقاولين في مختلف المناطق». وأضاف: «نريد أن يكون لدينا كسارات ومقالع، ولكن تحت سقف الدولة والقانون وضمن المعايير التي تضعها وزارة البيئة. المشكلة ليست في وجودها، بل في وجودها خارج الشرعية، والدولة خسرت المليارات جراء الفوضى والعشوائية في هذا الملف». ودعا جريصاتي أصحاب الكسارات والمقالع إلى العمل تحت سقف القانون، معلناً أنه «بعد 90 يوماً سنبدأ تطبيق القانون، وأولها وضع إشارات على عقارات المخالفين وعلى شركات المقالع التي اكلت الجبل ولم تصلح».

وأشار إلى أن «الكسارات والمقالع المرامل ليست اختراعاً، وهي حاجة، والمشكلة هي بوجودها خارج الشرعية»، لافتاً إلى أن وزارته «ستقوم بدورات تثقيفية لأصحاب المقالع والمقاولين في مختلف المناطق». وأضاف: «نريد أن يكون لدينا كسارات ومقالع، ولكن تحت سقف الدولة والقانون وضمن المعايير التي تضعها وزارة البيئة. المشكلة ليست في وجودها، بل في وجودها خارج الشرعية، والدولة خسرت المليارات جراء الفوضى والعشوائية في هذا الملف». ودعا جريصاتي أصحاب الكسارات والمقالع إلى العمل تحت سقف القانون، معلناً أنه «بعد 90 يوماً سنبدأ تطبيق القانون، وأولها وضع إشارات على عقارات المخالفين وعلى شركات المقالع التي اكلت الجبل ولم تصلح».

الوزارية من دراستها، لكن هذا لا يمنع، كما يقول وزير في اللجنة لـ «الشرق الأوسط»، إبداء مجموعة من الملاحظات لا بد أن تحضر على طاولة مناقشتها. ومن أبرزها: - خلو الخطة من تعيين الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء بدرجة أنه لا بد من إدخال تعديلات على قانون الكهرباء؛ تمهيداً لتعيينها من قبل مجلس الوزراء، رغم أن الحكومة تعهدت أمام مؤتمر «سيدر» بتشكيل هذه الهيئة في قطاعات الاتصالات، والكهرباء، والطيران المدني. - وجوب الإسراع بتشكيل مجلس إدارة جديد للمؤسسة كهرباء لبنان بعد أن تعذر تشكيله في الحكومات السابقة بسبب الخلاف على تسمية أعضاء المجلس. - ضرورة الربط بين الخطة والمؤقتة والخطة الدائمة للنهوض

بقطاع الكهرباء؛ لأن من غير الجائز الفصل بينهما على أن يكون تدرج تنفيذهما في وقت واحد. - وضع تدرج الخطتين في عهدة دائرة المناقصات على أن تتولى اللجنة الوزارية وضع دفتر شروط التدرج؛ تمهيداً لإجراء مناقصة دولية للتزيمها. - يجب أن تلحظ الخطة المؤقتة لإنشاء معامل في المرحلة الأولى بقدرة 1450 ميغاواط وجوب إعادة تأهيل شبكات التوزيع وخطوط النقل؛ لأنها في حاجة إلى إصلاح لتفادي الهدر الناجم عن الأعطال التي تكبد خزينة الدولة عجزاً إضافياً، خصوصاً أن لا مفر من تأهيلها مع إقرار الخطة الدائمة. - يفترض أن تحسم اللجنة الوزارية أمرها لجهة الاعتماد على البواخر لإنتاج الطاقة في المرحلة المؤقتة، أو أن تبحث في

مدفيا من جديده اللهدر بحضوات لمروسة لوقف العمل على مراحل وزيادة التعرفة تدريجياً، شرط خفض ساعات التقنين والاستغناء لاحقاً عن المولدات التي تؤمن التيار الكهربائي لقاء بدل مالي يدفع لأصحابها. وعليه؛ فإن اللجنة الوزارية وأسم وضع خريطة طريق لإصلاح قطاع الكهرباء، وهذا يضعها أمام اختبار جدي حول إمكانية التوافق على نقاط أساسية واردة في خطة الوزارة البستاني، إضافة إلى حسم الجدل حول تشكيل الهيئة الناظمة ومجلس إدارة جديد لمؤسسة كهرباء لبنان من دون إقصاء دائرة المناقصات عن تدرج الخطتين الدائمة والمؤقتة. وترأس الحريري أمس أول اجتماعات اللجنة الوزارية المكلفة بحث ملف الكهرباء.